امتحان السداسي الرابع في :الفساد وأخلاقيات العمل

الجزء الأول :السؤال التحليلي (10 نقط)

بعد تلخيصك لأهم مراحل تطور ممارسات الفساد الاقتصادي بالجزائر ،حدد الأسس التي نرتكز عليها في تحليل تنامي الظاهرة (الفساد الاقتصادي) ببلدنا.

الجزء الثاني :ضبط المفاهيم (10 نقط)

1-عرف باختصار ،دقة ووضوح **ثلاث مصطلحات فقط** من بين الخمس التالية :

*الفساد الاقتصادي *الشفافية *منظمة الشفافية الدولية

*المؤشرات الاقتصادية *تبييض الأموال

2-أجب عن **سؤالين فقط** من بين الأسئلة التالية:

- ميز بين التهرب الضريبي والتحايل الضريبي
- ميز بين التزوير والتزييف
- ميز بين الخطة والاستراتيجية
- ميز بين النمو و التنمية

3-أجب عن **أحد السؤالين فقط :**

- أذكر أنواع الفساد وفقا لمعيار الرأي العام مع ذكر مثال عن كل نوع
- أذكر مع الشرح بإيجاز أبرز الصفات المشتركة لممارسات الفساد

بالتوفيق

التصحيح النموذجي :مقياس الفساد وأخلاقيات العمل

المرحلة	تطورات ظاهرة الفساد بالجزائر
العهد التركي	ظاهرة الرشوة في الجزائر بدأت كأزمة ثقة بين المواطن و الإدارة في العهد التركي.
الاحتلال الفرنسي	ظاهرة الرشوة في العهد الاستعماري تطورت لاحتواء التسلط والتمييز و تكملة أجور الموظفين المتدنية عمدا بغية السماح بممارسات الابتزاز والاستغلال
المراحل الأولى للاستقلال	ظاهرة الرشوة بعيد الاستقلال ورثت كل صفاتها أثناء الاستعمار ورسختها أكثر
الانغماس في المركزية	ظاهرة الرشوة أثناء فترة التخطيط المركزي ،أعادت تكييف أعوانها وفق الأوضاع الجديدة عن طريق البيروقراطية الخانقة لسلطة الدولة والصلاحيات الواسعة للأعوان العموميون
الإصلاحات الاقتصادية وتبعاتها	ظاهرة الرشوة واصلت تناميها في ظل تكنوقراطية الإصلاحات التي لم تسحب الصلاحيات من كبار المرتشين ،بل أعطتهم فرصة أكبر للفساد من خلال محاولة نهب الأموال العمومية،فبروز القطاع الخاص للواجهة في الجزائر ،ما هو في الواقع إلا تشجيع ذوي النفوذ للاستيلاء على ثروات الأمة تحت مسمى الخوصصة،وشهدت المرحلة توسع عرض الرشوة في الإدارة العمومية
الالتزامات المحلية والدولية بالمكافحة	بين التوجه الشكلي لاقتصاد السوق ومن خلاله الاتفاقيات المبرمة لمحاربة الظاهرة (سن التشريعات في انتظار التنفيذ..) ، والفعلي لإعادة تموقع الدولة في الحياة الاقتصادية (بفضل اليسرة المالية التي تحملت على عاتقها النهوض بالمشاريع التنموية تحت وصاية الدولة)،وجدت الرشوة مناخا ملائما لتطور آلياتها ،وتتحول إلى مرحلة النهب المكشوف

* الأسس التي نرتكز عليها في تحليل تنامي الظاهرة (الفساد الاقتصادي) ببلدنا هي

التحليل تم على أساس أبرز خصائص الاقتصاد الجزائري وكذا أبرز التطورات والمحطات التي مربهافي محاولة لرصد مسار الفساد والتنبؤ بمستقبله في البلد وذلك على المستويين الكلي والجزئي

الجزائر بلد :اجتماعي +ريعي +أزمة الثقة في كل المستويات

- الاقتصاد الجزائر مبني أساسا على العوائد الطاقوية التي هي عماد العملية التنموية هذه الأخيرة التي تتأرجح وفق تقلباتها (العوائد).وعلى هذا الأساس تشكل العوائد الطاقوية إغراء

للطبقات النافذة وأصحاب القرار في النهب الذي يرسخ تنامي الفساد مستعينا بالرشوة كأبرز آلياته، ويمثل في نفس الوقت تبريرا للتحايل من أجل حصول الشريحة الوسطى والفقيرة على حق تراه مكتسبا في تقاسم خيرات البلد بدلا من مآلها إلى الطبقات الناهبة ،وبالتالي فإن الريع في الجزائر كان له بالغ الأثر في تسريع وتيرة الفساد والرشوة وتحفيزهما(الرشوة تستغل اليسرة المالية التي تحققها العوائد الطاقوية لتوسع نشاطاتها).

تعتبر الجزائر من البلدان الاجتماعية لذلك تمتلك ممارسات الفساد خصائصها،كما أنها وبحكم الظروف الداخلية والخارجية تعتزم (ومنذ التسعينات) ولوج اقتصاد السوق ما جعل الفساد بها تمتلك أيضا خصائص الدول الليبرالية وهو ما يجعل الرشوة بالجزائر تتخذ أبعادا متعددة ومعقدة.

ممارسات الفساد بشكلها المعقد الحالي بالجزائر هي مخاض لتطورات مراحل عديدة ،حيث اكتسبت الظاهرة خصائص كل مرحلة.

الجزء الثاني :ضبط المفاهيم (10 نقط)

1-عرف باختصار ،دقة ووضوح **ثلاث مصطلحات فقط** من بين الخمس التالية :

***الفساد الاقتصادي** : الفساد الاقتصادي والمالي هو سلوك انحراف عن المعايير الاقتصادية،الاجتماعية والسياسية المتعارف عليها عن طريق انتهاك الواجبات الإدارية والسياسية الاعتيادية أو التحايل عليها(قد يكون بطريقة قانونية) للتأثير في القرارات أو كسب المعلومات الكفيلة بتقليل الشك الاقتصادي والسياسي لصالح فئة معينة في بلد معين وفي فترة محددة بغية بحث أطرافها (من القطاعين العام والخاص)عن عوائد ومداخيل وامتيازات تكون مادية للبعض ،اثنيه أوسياسية للبعض الآخر،أو قد تكون بحثا عن مركز ريادي في السلم الاجتماعي، يتحملها في الأخير المجتمع ،الاقتصاد الوطني والنظام ومنه الفرد كمستهلك نهائي وكمواطن.

***الشفافية** :هي توفير المعلومة بشكل متكافئ لكل الأطراف الفاعلة في نفس الوقت ،وبنفس الطريقة أو هي تمكين كل الأعوان الاقتصاديين من مراقبة الوحدة الاقتصادية أو الاقتصاد الوطني كأنه في بيت من زجاج

***منظمة الشفافية الدولية** :TIهي مؤسسة غير حكومية غير ربحية عالمية تنشط في مكافحة الفساد وتصدر تقارير سنوية ترتب البلدان من الأقل إلى الأكثر فسادا بموجب مؤشر مدركات الفساد (من 0 إلى 10) الذي تعده فرق بحث متخصصة محلية وأجنبية

***المؤشرات الاقتصادية** :هي عبارة عن أرقام تعكس وضعية ظاهرة اقتصادية معينة ويتم تشكيل هذه الأرقام وفق طرق منهجية وعلمية متعارف عليها تبعا لنوع الظاهرة كانت قابلة للقياس الكمي (تستخدم الإحصائيات وبرامج النمذجة الرياضية...)أو نوعية غير قابلة للقياس (يستخدم استقصاء الرأي الذي يبوب إلى أرقام دالة ....) وهذا بالاستعانة ببرامج حاسوب متخصصة على شاكلة spss.... eviews

***تبييض الأموال** هو استخدام وسائل مالية مشروعة لتغطية التعاملات المالية الممنوعة أو غير النظامية لتضليل السلطات الرسمية وشرعنة الأموال الفاسدة فهو إذن جريمة اقتصادية تهدف إلى إضفاء شرعية قانونية على أموال محرمة(مخدرات ،تجارة السلاح ،اختلاسات ،رشاوي ،...) لغرض حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو إستبدالها أو إيداعها أو إستثمارها أو تحويلها أو نقلها أو التلاعب في قيمتها

2-ميز بين كل مصطلحين على حدى :

*** **التزوير** هو : هو تحريف متعمّد للحقيقة في الوقائع والبيانات التي يثبتها صكٌّ أو مخطوط يشكِّل مستنداً بدافع إحداث ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي. أو هو العبث عمدًا بوثيقة مكتوبة بهدف الغش، أو الاحتيال. (التوقيع بطريقة احتيالية، تحت اسم شخص آخر إما على شيك، أو على

وصية، أو عقد، أو أوراق الهوية والشهادات العلمية وغيرها، تزوير التواريخ قصد التلاعب ،تزوير المعلومات في الوثائق،تزوير الشهادات ...)

***__التزييف__ : هو النسخ المطابق للأصل من مصدر غير شرعي بهدف الغش أو هو التقليد وتقديم المقلد على أنه الأصل بغية تغيير القرارات لصالح المزور أو بغرض التربح المباشر.(تزييف العملة ،تزييف الماركات والعلامات التجارية وتقليد البضائع حيث أن المنتجات المزيّفة تكون عادة أدنى مستوى من المنتجات الأصلية، تزييف أو تزوير أختام الدولة والدمغات والطوابع ...على أساس ما تقدم نخلص إلى أن التزوير يعني التغيير في المحتوى والتلاعب به أما التزييف فهو النسخ المطابق للأصل

__التهرب الضريبي__ : التهرب الضريبي هو عبارة عن جميع المخالفات القانونية التي تعني عدم الامتثال للتشريع أو استعمال الفجوات القانونية لصالح التملص من دفع الضريبة بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر بالحركات المادية والعمليات المحاسبية سواء بالكل أو بالجزء المبلغ الواجب الدفع لخزينة الدولة الذي تستعمله من اجل تغطية نفقاتها الاجتماعية وذلك بهدف الوصول بالمجتمع والاقتصاد الوطني إلى التنمية الاقتصادية ،وبهذا فإن التهرب قد يتم بطريقتين :

**** مشروعة تسمى **التحايل الضريبي**: باللجوء إلى ثغرة موجودة في النصوص التشريعية القانونية الخاصة بالضريبة أي أنه لا يوجد مخالفة للنصوص القانونية)

***__أوغير مشروعة__: هو تهرب مقصود من طرف المكلفين وذلك عن طريق مخالفتهم عمدا لأحكام القانون الجبائي قصدا منهم عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم إما بالامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه.أو بتقديم تصريح ناقص أو كاذب.أو إعداد سجلات وقيود مزيفة.أو الاستعانة ببعض القوانين التي تمنع الدوائر المالية الاطلاع على حقيقة الأرباح لإخفاء قسم منها

3-أذكر أنواع الفساد وفقا لمعيار الرأي العام مع ذكر مثال عن كل نوع

تصنيف الفساد الإداري وفقا للرأي العام : حيث يتم التصنيف حسب درجة الاتفاق بين رؤية النخبة والعامة لتصرف معين على أنه فساد ويستحق العقوبة.هنا نجد تصنيف الفساد بالألوان وفقا لدرجة إدراك المجتمع له من الأبيض إلى الأسود

***الفساد الأبيض** : ويعني إن هناك اتفاق كبير من قبل الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على تقبل واستحسان العمل او التصرف المعني .أي تعاطف الغالبية العظمى مع الظاهرة وبالتالي لا نلمس جهودا بارزة لمكافحته حيث يصبح حالة عادية عادية تتعايش مع المجتمع،وحسب Heidenheimer فإن الرشوة البيضاء جنحة تقبلها النخب وتتساهل الشعوب بشأنها ،ورغم وجود قواعد قانونية جنائية في أكثر الأحيان فإنه لا ينظر إليها بوصفها تعديات على القيم الأساسية للمجتمع وبالتالي فإنه لا يتبعها رفض اجتماعي.مثال :قد يعتبر فتح كشك صغير بدون رخصة مقبولا إلى حد بعيد في بعض المجتمعات في ظل غياب فرص العمل

***الفساد الأسود** :ويشير إلى اتفاق الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على إدانة عمل أو تصرف سيئ يعتبره Heidenheimer شديد الخطورة مقارنة بسابقه،حيث يجمع الشعب والنخبة معا على أنه انتهاك صارخ للمعايير الأخلاقية والقانونية ومن ثم تجب إدانته ،ملاحقته ،ومعاقبة مقترفيه .

***الفساد الرمادي** :وسمي بالفساد الرمادي لعدم إمكانية احتسابه على أي نوع من النوعين السابقين ويدل على عدم اتفاق أو إجماع بين النخبة والعامة على اعتبار ممارسة معينة فاسدة ،وبالتالي لا يجمعون على إدانتها ومن أمثلة ذلك قضايا التمويل السياسي التي تعتبرها النخبة من ضروريات الحياة السياسية بينما يفندها الشعب.

- أذكر مع الشرح بإيجاز أبرز الصفات المشتركة لممارسات الفساد

- **– السرية** : وهي صفة تشترك فيها جميع أنواع الأعمال الفاسدة ،كون الفاسدين يعون التجاوزات التي يقومون بها وما السرية إلا دلالة على الخطأ. وتعتبر السرية من أبرز خصائص ممارسات الفساد الاقتصادي بسبب خرقها لتقاليد المجتمع ،وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخاصية قد تزول في بعض الحالات

أين تحل محلها العلنية ويكون هذا عند استشراء الظاهرة بشكل مسيطر يفرض على المجتمع التعايش معها بشكل غير مستهجن.

- **2-تعدد الأطراف والتناقض** :جدير بالذكر بأن معظم ممارسات الفساد الفساد تندرج تحت نطاق ما يسمى بالتآمري في دلالة واضحة على تعدد الأطراف التي تقوم بالفعل الفاسد ،كما أن أشكال الفساد تتسم بالتناقض مع المصلحة العامة لصالح الخاصة.فعلا تزداد صعوبة القيام بالممارسة الفاسدة كلما تشدد المجتمع والقانون في ملاحقتها ما يجعل من الضروري إشراك أكثر من طرف لحماية هذه الممارسة ، ولهذا عادة ما تتظافر الجهود للقيام بالفعل الفاسد ،وذلك بغرض تمريره دون عقاب ،وعادة ما ينجر عن هذا التعاضد تمرير أعمال فاسدة في النخاع بشكل رسمي وقانوني بعد تعاون الجهات الرسمية مع المفسدين مقابل منفعة مادية أو معنوية حاضرة أو آجلة.
- **3- المرونة** : حيث يتعايش الفساد الاقتصادي مع جميع الظروف وفي كل الأزمنة ولا أدل على ذلك من تطويره لأشكال تحاكي طبيعة كل مكان و زمان،فالممارسات الفاسدة تطور أساليبها لتستوعب كل المتغيرات الأصلية الثابتة والمستحدثة ما يجعل قياسها أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا في أغلب الأحيان.
- **4- التمويه** : وهو الإكثار من مراحل الفعل الفاسد بغرض تغطيته وهو أسلوب تشترك فيه عديد أشكال الفساد الاقتصادي (تبييض الأموال أبرز أشكال الفساد الاقتصادي الذي يمتلك هذه الخاصية)،ولعل خاصية التمويه هي التي تعزز هامش مرونة الممارسات الفاسدة ذلك أنه وفي سياقها يلجأ المفسدون إلى ابتداع عديد الممارسات التي من شأنها أن تحاكي طبيعة كل مكان و زمان وبهذا تتنامى أشكال الفساد بشكل متصاعد حيث يتعايش الفساد الاقتصادي مع جميع الظروف وفي كل الأزمنة .
-